الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والستون

الجلسة العامة **١٠٥**

الأربعاء، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جوزيف ديس ..... (سويسرا)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

البندان ١٣ و ١١٥ (ب) من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

مشروع القرار (A/65/L.81*)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة أجرت مناقشة بشأن البند ١٣ من جدول الأعمال، بصورة مشتركة مع بندي جدول الأعمال ١١٥ و ١٢٠، ”تعزيز منظومة الأمم المتحدة“، في الجلسة العامة الثانية والخمسين المعقودة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

يذكر الأعضاء أيضا أنه، في إطار البندين ١٣ و ١١٥ من جدول الأعمال، اتخذت الجمعية العامة القرارين ٧/٦٥ و ٢٨١/٦٥ في جلستيها العامتين الحادية والأربعين، والمائة المعقودتين في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/65/L.81*، المعنون ”استعراض تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/65/L.81*؟

اعتُمد مشروع القرار A/65/L.81* (القرار ٢٨٥/٦٥).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل شيلي، الذي طلب أن يتكلم تعليلا للموقف بشأن القرار الذي اتخذ للتو.

السيد إيراسوريس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): لقد تشرّفت شيلي بأن تقود المشاورات غير الرسمية للجمعية العامة بشأن استعراض تنفيذ القرار ١٦/٦١ عن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأود أن أشكركم، سيدي، على الثقة التي أوليتموني إياها في ذلك الصدد.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

إننا نرحب باتخاذ القرار ٦٥/٢٨٥، الذي يحيط علما بالتوصيات الواردة في التقرير المرفق بالوثيقة A/65/866، كونه يمثل خطوة أخرى إلى الأمام في الجهود المبذولة لتعزيز أحد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. إنها خطوة كبيرة، وهي على تواضعها واقعية وملموسة أيضاً.

إن العديد من التوصيات المفصلة في التقرير يمكن تنفيذها على الفور من جانب المكتب والأمانة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. أمّا البعض الآخر فيحتاج إلى ولاية جديدة من الجمعية العامة. وأنا مقتنع بأن مختلف المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ التوصيات ستجري التعديلات اللازمة للقيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

أخيراً، سيدي الرئيس، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للروح التعاونية والبنّاءة من جميع الوفود، فضلاً عن الدعم الذي تمّ تلقّيه من أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومكتبكم بالذات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد سيرانو (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): إن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يرحبان باتخاذ القرار ٦٥/٢٨٥. كما نشكر الميسّر، السفير أوكتافيو إيراسوريس، ممثل شيلي، على ما قام به من توجيه في هذه العملية وعلى التقرير (A/65/866، المرفق)، والتوصيات المقدمة إلينا.

يؤيد الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تأييداً كاملاً زيادة فعالية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره الجهاز الرئيسي للتنسيق، واستعراض السياسات، والحوار بشأن السياسات، والتوصيات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد أتاح استعراض القرار ٦١/١٦ فرصة ثمينة للتفكير في كيفية تعزيز أهمية المجلس في سياق نقاش أوسع حول الحكم العالمي.

ونحن نوافق تماماً على التقييم الإيجابي لتنفيذ القرار ٦١/١٦ حتى الآن. فالتقرير وتوصياته يحددان العديد من المجالات الهامة حيث يوجد توافق واسع في الآراء، ويمكن بدء العمل فيها بالفعل. وسنكون قد فوّتنا فرصة ممتازة إذا انتظرنا حتى الاستعراض المقبل، خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، لوضعها موضع التنفيذ. والأمر متروك الآن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمكتب وأمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمتابعة نتائج مداولاتنا.

ويجب على وجه الخصوص أن نستمر في تحسين تقسيم العمل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من هيئات الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومع احترام مختلف الولايات، يجب بذل جهود متواصلة لتحديد المزايا النسبية، وتجنب الازدواجية، وتعزيز التماسك الكلي لجداول الأعمال، وتوطيد التآزر في عملنا. وينبغي أيضاً إيلاء المزيد من الاهتمام لتبسيط الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وجعلها أكثر تركيزاً، وتحسين تنظيم أجزائها، وخصوصاً أجزاء التنسيق والأجزاء العامة.

أخيراً، يوفر المجلس الاقتصادي والاجتماعي منبراً فريداً للحوار مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك مجموعة الـ ٢٠. ومن المهم أن نحافظ على هذه الميزة الرئيسية للمجلس وأن نعززها من خلال تحسين نوعية وتأثير اجتماعاتنا ونتائجها.

لقد ذكر الرئيس السابق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير حميدون علي، في العام الماضي عندما بدأت عملية الاستعراض هذه، أنه بينما يمكن إدخال تحسينات على أجهزة المجلس – أي القرار ٦١/١٦ والتشريعات الأخرى

– فإن أهمية المجلس تعتمد في نهاية المطاف على برامجه، أو موقفنا من هذه الهيئة، ورغبتنا في العمل على إنجاحها. والتزام الدول الأعضاء، ومكتب المجلس، وهيئات الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة والأمانة العامة بالنجاح في تنفيذ القرار ١٦/٦١، والقيام من الآن فصاعداً باستغلال كل فرصة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، سيحسنان أداء المجلس بشكل ملحوظ. والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء على استعداد للمساهمة في أية جهود يرغب رئيس المجلس وأعضاء المكتب في بذلها في ذلك الصدد.

واسمحوا لي أن أختم كلامي بالإشارة إلى أن الدورة السابعة والستين للجمعية العامة ستوفر فرصة هامة لاستعراض التقدم المحرز، بالتزامن مع الأحداث المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية وعقب الاختتام الناجح لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢. وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الفعال والجيد الأداء أن يكون عنصراً هاماً في إطار الحكم العالمي. لذلك، فلنعمل معاً على إتاحة المجال أمام المجلس لتحقيق إمكانياته الحقيقية، ومساعدة الأمم المتحدة لتظل على أهميتها في عالم دائم التغير.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثلة الأرجنتين.

السيدة هاندروجوفيتش (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

بادئ ذي بدء، نود أن نثني على السفير أوكتافيو إيراسوريس، الممثل الدائم لشيلي لدى الأمم المتحدة، لما يبذله من جهود حثيثة ولقيادته في إجراء مشاورات غير رسمية بشأن استعراض تنفيذ القرار ١٦/٦١ عن تعزيز المجلس الاقتصادي والمجلس الاجتماعي.

بعد النظر في الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير (A/65/866، المرفق) الذي قدمه الميسّر، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تؤكد بشكل خاص على أهمية كفالة المشاركة المعززة والرفيعة المستوى في الاجتماع الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الربيع، وكذلك الطلب إلى المجلس أن يكون على علاقة أوثق مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

علاوة على ذلك، وكما جرى تأكيده في التقرير، من المهم تسليط الضوء على الدور الرئيسي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في الأمم المتحدة للتنسيق باعتباره السلطة المعينة من أجل تعزيز الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. وبهذا المعنى، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تشدد على أهمية تحسين الشفافية والمساءلة في المجلس. ونحن نرحب أيضاً بالدعوة إلى مزيد من المراجعة لتنفيذ القرار ١٦/٦١ في الدورة السابعة والستين. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه يمكن استكشاف العديد من المسائل، مثل إنشاء آلية لمتابعة الموضوعات التي تجري مناقشتها في منتدى التعاون الإنمائي، أو إمكانية إحراز نتائج عقب المفاوضات بغية جعل المنتدى أكثر فائدة للبلدان النامية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون على قائمتي. وأود أن أعرب عن خالص شكري لسعادة السيد أوكتافيو إيراسوريس، الممثل الدائم لشيلي، الذي أدار المناقشات في المشاورات غير الرسمية باقتدار كبير. وإنني متأكد من أن أعضاء الجمعية يشاركونني في الإعراب عن خالص تقديرنا له.

وبذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ١٣ و ١١٥ من جدول الأعمال.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال، وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء أن الجمعية انتهت من النظر في البند ٢٣ من جدول الأعمال وبنوده

الفرعية في جلستها العامة ٦٩، المعقودة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وبغية أن يتسنى للجمعية النظر في مشروع القرار A/65/L.66/Rev.1، من الضروري النظر من جديد في البند ٢٣ من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة النظر في البند ٢٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يذكر الأعضاء كذلك أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة ٢ المعقودة بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أن تحيل البند ٢٣ من جدول الأعمال إلى اللجنة الثانية.

بغية تمكين الجمعية العامة من الشروع بسرعة في نظرها في مشروع القرار، هل لي أيضا أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في النظر في البند ٢٣ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة وأن تمضي فورا إلى النظر فيه؟

تقرر ذلك.

البند ٢٣ من جدول الأعمال (تابع)

مجموعة البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

مشروع القرار (A/65/L.66/Rev.1)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين لعرض مشروع القرار A/65/L.66/Rev.1.

السيدة هاندرويوفيتش (الأرجنتين) (تكلمت بالإنكليزية): باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين يشرفني أن أعرض مشروع القرار بشأن تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا والوارد في الوثيقة A/65/L.66/Rev.1، في إطار البند ٢٣ من جدول الأعمال.

إن رفع اسم بلد ما من قائمة أقل البلدان نموا يدل على نجاح ذلك البلد في تحقيق تنميته وعلى قدرته في تحقيق تحول في اقتصاده. ومع ذلك، وعلى الرغم من رفع أسما هذه البلدان من القائمة، لا تزال تواجه تحديات فريدة. وفي ذلك الصدد، فإن ما يقمه لها شركاء التنمية من دعم من حيث الأفضليات التجارية والمساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون الفني كلها عوامل تلعب دورا حيويا في تمكين تلك البلدان من بلوغ فئة البلدان المتوسط الدخل.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تشدد على الحاجة إلى استراتيجية للانتقال السلس للبلدان التي تخرج من فئة أقل البلدان نموا. وقيام شركاء التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف بسحب الدعم بصورة مفاجئة من بلد خرج من تلك الفئة يمكن أن ينطوي على آثار ضارة أو يعرقل التقدم الإنمائي الذي تحقق بالفعل أو يعكس مساره. وعلاوة على ذلك، بينما نعتقد أن نجاح استراتيجيات الانتقال السلس سيتوقف على التعاون بين أقل البلدان نموا والمجتمع الدولي، يتعين على البلد الذي يخرج من فئة أقل البلدان نموا أن يؤدي دورا مركزيا في تشكيل وتنفيذ استراتيجيات الانتقال لديه. لهذه الأسباب، نود أن نكرر أهمية ضمان عدم تعطيل عملية تنمية أي بلد يخرج من فئة أقل البلدان نموا.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤكد مجددا أيضا الهدف المتمثل في التنفيذ الكامل والحسن التوقيت لأهداف وغايات برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا، للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، وهو برنامج تلتزم بموجبه الدول الأعضاء بمساعدة أقل البلدان نموا بالهدف الأسمى المتمثل في تمكين نصفها من استيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠.

بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أود أن أشكر جميع الدول الأعضاء التي اشتركت في تقديم مشروع القرار

الهام هذا. ونأمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/65/L.66/Rev.1 المعنون ”استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا“.

أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد بوتنارو (إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى قائمة المشاركين في تقديم مشروع القرار A/65/L.66/Rev.1: إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألمانيا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فنلندا، قبرص، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/65/L.66/Rev.1.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تعتمد مشروع القرار A/65/L.66/Rev.1؟

اعتُمد مشروع القرار *A/65/L.66/Rev.1* (القرار ٦٥/٢٨٦).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف، للكلام تعليلا للموقف بشأن القرار الذي اتخذ توا.

السيد محمد (جزر مالديف) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مجموعة الـ ٧٧ والصين، ورئيسها السفير أرغوييو، وموظفيه وشركاء التنمية على عملهم للتوصل إلى هذا النص بتوافق الآراء. إن القرار ٦٥/٢٨٦ يعزز إطار الخروج من فئة أقل البلدان نموا بتعزيز تنفيذ القرار ٥٩/٢٠٩ بشأن الانتقال السلس، وهو قرار صدر في عام ٢٠٠٤، وينشد كفالة الانتقال السلس لأي بلد من حالة أقل البلدان نموا. ويمثل القرار أيضا خطوة نحو تعزيز التزامنا بأهداف برنامج عمل اسطنبول الذي يهدف إلى إعداد نصفها لاستيفاء معايير الخروج من تلك الفئة بحلول عام ٢٠٢٠.

في عام ٢٠٠٤، أقرت الجمعية العامة بأن الانتقال من حالة أقل البلدان نموا إلى حالة بخلاف ذلك مسألة قد تكون صعبة ومحفوفة بالمخاطر. وسلمنا بأن رفع اسم البلدان من القائمة لا يعني أن أقل البلدان نموا قد تغلبت على أوجه الضعف الهيكلية التي تواجهها، وقررنا حينها أن من الحيوي ألا يؤدي خروج أي بلد من فئة أقل البلدان نموا إلى تدمير المخططات والبرامج الإنمائية لذلك البلد. وللقيام بذلك، قررت هذه الهيئة أن تسحب بصورة تدريجية المنافع الخاصة بالبلدان الأقل نموا من أجل خروجها من تلك الفئة خلال فترة تتناسب مع حالاتها الإنمائية لإعطائها فرصة لإعداد نفسها لفقدان الدعم الدولي الذي ساهم في هذه العملية.

ولكن الحالة لم تشمل جميع الفوائد التي تحصل عليها البلدان الأقل نموا، لا سيما الفوائد التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة. واليوم نعمل على تعزيز أعمالنا لكفالة انتقال أسلس عن طريق توسيع نطاق الفائدة المتعلقة بالسفر المقدمة للبلدان التي خرجت من مجموعة البلدان الأقل نموا. وهذه الفائدة ستساعد كثيرا البلدان الخارجة التي قد تحتاج إليها بأن تسمح لها بأن تعبّر عن شواغلها وتسجل احتياجاتها من خلال المشاركة في الحوارات الدولية التي تصاغ فيها قراراتنا وتحدد فيها أنشطتنا.

واليوم نبرهن أيضا على إرادتنا بزيادة الاهتمام بدراسة الطرق الكفيلة بتحسين إطار عمل الخروج من

المجموعة من خلال رصد التقدم الذي تحرزه البلدان الخارجة من المجموعة مثل جزر الملديف والرأس الأخضر.

وثمة مزيد من العمل الذي يتعين انجازه لكفالة التحقيق التام للنوايا التي أعربنا عنها في عام ٢٠٠٤ بالنسبة إلى البلدان التي ستخرج من المجموعة في السنوات المقبلة. وإن جزر الملديف ملتزمة بمواصلة تشاطر تجاربها المقترنة بتحملنا الصعاب في فترتنا الانتقالية أثناء السنوات الثلاث الماضية، وإننا نشكر الدول الأعضاء مرة أخرى على تيسير ذلك علينا بالقرار المعتمد اليوم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند ٢٣ من جدول الأعمال.

البند ١١٣ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى

(ح) تعيين قضاة مخصّصين في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات

مذكرة من الأمين العام (A/65/853)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، بقرارها ٢٥١/٦٥ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، جملة أمور منها مواصلة ترتيبات التمويل الحالية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ للقضاة المخصصين لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات الذين توشك مدة شغلهم لمناصبهم على الانتهاء.

وفي الوثيقة A/65/853 ذكر أعضاء مجلس العدل الداخلي أن المجلس اتصل بالقضاة المخصصين الثلاثة الذين يعملون حاليا في محكمة الأمم المتحدة للمنازعات لمعرفة ما إذا كانوا سيقبلون بتعيينهم لفترة إضافية. وقد أبدى القاضي جان - فرانسوا كوزان (فرنسا) والقاضية نكيمديليم أميليا إيزواكو (نيجيريا) استعدادهما لمواصلة العمل لفترة ستة أشهر إضافية. وبالتالي فقد أوصى مجلس العدل الداخلي بتعيينهما لمدة الأشهر الستة الإضافية التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٥١/٦٥.

وذكر المجلس كذلك أن القاضية مارلين كامان من الولايات المتحدة أبلغت بأنها يتعذّر عليها قبول إعادة تعيينها لمدة الأشهر الستة الإضافية.

لقد أوصى مجلس العدل الداخلي بتمديد فترة شغل المنصب للقاضيين المخصصين التاليين لفترة ستة أشهر إضافية تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠١١: القاضي جان - فرانسوا كوزان من فرنسا والقاضية نكيمديليم أميليا إيزواكو من نيجيريا. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود تمديد فترة شغلهما المنصب لفترة ستة أشهر إضافية تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠١١؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ح) من البند ١١٣ من جدول الأعمال.

البند ٣٤ من جدول الأعمال

النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

تقرير الأمين العام (A/65/846*)

مشروع قرار (A/65/L.74)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل جورجيا ليعرض مشروع القرار A/65/L.74.

السيد لومايا (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): اليوم نعرض مشروع القرار A/65/L.74 عن حق المشردين داخليا

واللاجئين من جورجيا في العودة إلى ديارهم بصورة آمنة وكريمة. لقد مر ما يقرب من سنة على اتخاذ القرار ٢٩٦/٦٤ الذي رسخ حق العودة. ومما يؤسف له، واستنادا إلى الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام بان كي - مون في تقريره عن تنفيذ ذلك القرار، فإنه

”لم تحدث أي تطورات رئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ما يتعلق بممارسة اللاجئين والمشردين داخليا لحقهم في العودة“.
(A/65/846*، الفقرة ٩)

وعلى العكس من ذلك، شهدت الحالة تدهورا شديدا. ففي اثنتين على الأقل من النواحي الأساسية تدهورت الحالة الأمنية في المناطق المعنية واستفحل تجاهل حقوق الملكية للمشردين. ومن أسف أن حق العودة عُطِّل تعطيلا شديدا بعراقيل ذات دوافع سياسية. واسمحوا لي بأن أشاطر الجمعية مثالا واحدا فحسب على ذلك.

الكثير من الأعضاء رأوا رسالة عممتها دولة عضو في وقت سابق من هذا الشهر يُزعم أنها تركز على مشروع القرار قيد النظر. مع ذلك، ورغم حقيقة أن مشروع القرار يُعنى حصرا بالتحديات التي يواجهها المشردون داخليا واللاجئون، فإن تلك الرسالة لم تكرس، وأشدد على ذلك، ولا حتى كلمة واحدة للمشردين. وبدلا من ذلك فإنها تسعى إلى إضفاء الشرعية على ما يسمى بالواقع الجديد وتشير إلى مواطني بلدي ذوي الخلفيات المتنوعة لتعلن أنهم ”لن يتمكنوا أبدا من العيش في بلد واحد“. وهذا الواقع الجديد لا يوجد فيه مكان لأكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ إنسان من مختلف الطوائف والأديان والخلفيات الثقافية - يشكلون نسبة الـ ٧٥ في المائة المذهلة من السكان في فترة ما قبل الصراع - الذين طردوا من ديارهم في أبخازيا ومنطقة تسخينفيلي/أوسيتيا الجنوبية.

وهذا التفسير يدعو المجتمع الدولي إلى تقبل الواقع الذي يفيد بأن ثلاثة أرباع السكان تعرضوا للتطهير العرقي - وهو الإجراء الذي أُعلن حينئذٍ أنه حقيقة جديدة ويُعتبر أمراً واقعاً. ونعتقد أن الأغلبية الساحقة في هذه القاعة توافق، بدلا من ذلك، على ما قاله الأمين العام في تقريره المذكور آنفاً:

”ويلزم الاعتراف بالعودة كحق من حقوق الإنسان وكقضية إنسانية يجب معالجتها بغض النظر عن أي تسوية للنزاع الذي نشأت عنه الحالة“
(A/65/846*، الفقرة ٢٥).

ولا يمكن للأمين العام أن يكون أكثر وضوحاً. والواقع أنه في تقديم مشروع القرار هذا، نضع السياسة جانباً، ونركّز بشكل خاص على البعد الإنساني لهذه المشكلة.

إن المشردين يعتصرون حزناً لكل ما أُجبروا على تركه وراءهم - مجتمعاتهم المحلية التي كانت نابضة بالحياة ومتعددة الأعراق أصبحت الآن قرى وبلدات خاوية أو حاميات عسكرية أجنبية. ولكن لديهم أفكاراً إيجابية أيضاً. إنهم يحلمون باليوم الذي سيعودون فيه لتضميد الجراح واستعادة أحيائهم المهدّمة. وهم يعتقدون بإخلاص أن دعوات المجتمع الدولي الثابتة سوف تؤتي ثمارها، وأن الذين يمنعون هؤلاء الرجال والنساء والأطفال من العودة إلى ديارهم سوف يُجبَرون على التراجع يوماً ما.

لهذا السبب، إن مشروع القرار له أهمية في تشجيع المشاركين في محادثات جنيف على مضاعفة جهودهم، وكفالة احترام حقوق الإنسان، وتهيئة الظروف المواتية التي تساعد على العودة الطوعية والآمنة والكريمة لجميع المشردين داخلياً واللاجئين إلى مواطنهم الأصلية.

لقد قلنا ذلك من قبل وسوف نستمر في قوله حتى تأخذ العدالة مجراها. إن كل واحد من الذين يزيد عددهم على ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة يحمل في قلبه أو قلبها حلماً - وهو

حلم العودة إلى جذورهم، إلى التراب الذي رعى أجيالاً من أسلافهم، ومشاطرة كل ذلك مع أطفالهم. وما زلنا نعتقد أن إبقاء مسألة المشردين داخلياً واللاجئين في جورجيا على جدول أعمال الجمعية العامة يساهم إسهاماً كبيراً في عودة المشردين في نهاية المطاف.

ونعتقد أيضاً أن الأداة المهمة التي يسفر عنها مشروع القرار هذا هو التقرير السنوي الذي يقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة. ولكن الأهم من ذلك أن مشروع القرار المعروض علينا يتوافق مع المهمة الإنسانية للجمعية العامة. فهو يرسل إشارة قوية إلى جميع أولئك المشردين قسراً في بلدي، وكذلك إلى الآخرين الذين يعيشون ظروفاً مماثلة في جميع أنحاء العالم، أن المجتمع الدولي يقف إلى جانبهم.

وعلى الرغم من عدم إحراز تقدم في السنوات الأخيرة، ما فتئ مئات الآلاف من المشردين واللاجئين يعلقون آمالهم على هذا الصرح، ويأملون في الحصول على قرار مفيد من الجمعية العامة. وأحث الأعضاء على التصويت لصالح حق العودة.

السيد بانكين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): للسنة الرابعة على التوالي، يُعرض علينا مشروع قرار عن حالة المشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا، جورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا (A/65/L.74). وكما كان الحال من قبل، ليس له علاقة سواء مع الواقع أو مع الحرص على حالة المشردين داخلياً واللاجئين، أو مع الأغراض الإنسانية النبيلة التي أعلنها مقدمو مشروع القرار. الجانب الجورجي، من سنة إلى أخرى، يستمر في اللعب بالورقة القديمة نفسها، آملاً في لفت انتباه المجتمع الدولي إلى ذلك.

إن عقم هذه المناورة الأخيرة لا يدع مجالا للشك. فمن الواضح الجلي أن مقدمي مشروع القرار أعدّوه خارج سياق الحقائق السياسية الراهنة في المنطقة. لذلك، إنهم من خلال عنوان مشروع القرار والتأكيد مجدداً على ”حق عودة المشردين داخلياً واللاجئين إلى ديارهم في جميع أنحاء جورجيا، بما في ذلك أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية“ (A/65/L.74، الفقرة ١)، يعملون على تعويم فكرة أن أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية تنتميان إلى جورجيا بطريقة أو بأخرى. والحقيقة الموضوعية اليوم هي أن هناك دولتين مستقلتين في المنطقة – أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية – وأنه يتعين على القيادة الجورجية وحلفائها التعامل معهما عاجلاً أو آجلاً.

وأهداف مشروع القرار المزعومة لتسوية أوضاع المشردين داخلياً واللاجئين من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية لا تعمل في الواقع إلا على تعقيد عملية التفاوض غير المستقرة بالفعل في مناقشات جنيف. ومع ذلك، فإن مناقشات جنيف هي صيغة التفاوض الوحيدة الفعالة لمثلي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية وجورجيا، بما في ذلك المسائل الإنسانية وحالة اللاجئين والمشردين داخلياً.

إن أحداً لا يفاجَأ بعدم الرغبة الأكيدة لجورجيا في الموافقة على إبرام اتفاق ملزم قانوناً بشأن عدم استخدام القوة مع الجانبين، أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا. وبالتالي، فإن نص مشروع القرار الذي يناشد جميع المشاركين في مناقشات جنيف تنشيط الجهود الرامية إلى إقامة سلام وطيد، والاتفاق على تدابير أكثر فعالية لتعزيز الثقة، يبدو غوغائياً على نحو صارخ.

إذا كان الجانب الجورجي يقترح مناقشة هذا الموضوع هنا في نيويورك، ونحن نستنتج ذلك من مشروع القرار، فمن الضروري إذاً دعوة ممثلين من الجانبين في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية. وهذا النوع من النقاش لن يجدي نفعاً إلاّ بمشاركتهم. ومع ذلك، وحسبما نعلم، تبليسي ليست على استعداد للموافقة على ذلك، وممثلو تسخينفالي وسوخومي قد تم رفض إعطائهم تأشيرات مرة أخرى. وبمنتهى العناد،

يسعى الجانب الجورجي إلى فرض نوع من الجدول الزمني لعودة جميع المشردين داخلياً. ولا يسع المرء إلاّ أن يخمّن دوافع مقدمي مشروع القرار، أو أن يخلص، مع تجاهل موقف الأمين العام الذي كان واضحاً جداً في التقارير ذات الصلة، إلى أن مثل هذه الخطوة مستحيلة في هذه المرحلة.

وبالتالي، من الواضح تماماً أن تبليسي، إذ تستند فحسب إلى اعتبارات سياسية في المدى القصير، تحاول تضخيم الجانب الإنساني من دون أن تعير أي اهتمام لمصير الآلاف من أبناء جورجيا، وأبخازيا، وأوسيتيا الجنوبية والمواطنين من الجماعات العرقية الأخرى الذين عانوا نتيجة هذه السياسة القصيرة النظر والعدوانية. والاتحاد الروسي مقتنع بأن مشروع القرار الجورجي لن يساعد على تطبيع الحالة في المنطقة وبناء الثقة بين جورجيا وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وهو أمر ضروري لمواجهة مشاكل المشردين واللاجئين.

إن هذه المشاكل لم تنشأ بسبب مؤامرة خرافية أجنبية، وإنما نتيجة سياسة منسّقة من جانب السلطات الجورجية نفسها. ولقد بلغت ذروتها، كما تعلم الجمعية، في هجوم جورجيا المسلح على تسخينفالي السلمية خلال ليلة ٧ و ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

بناء على كل ما تقدم، فإن وفد الاتحاد الروسي يطلب إجراء تصويت على مشروع القرار A/65/L.74، وهو سيصوت ضده. ونأمل من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تحذو حذونا، وألاّ تدعم هذه المبادرة المسيّسة بشكل واضح من جانب تبليسي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نمضي الآن إلى البت في مشروع القرار A/65/L.74 المعنون ”حالة المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا وجورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا“.

أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس، الذي يود الكلام تعليلا للتصويت قبل التصويت.

السيدة كولونتاي (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): لقد درست بيلاروس بعناية مشروع القرار A/65/L.74 المقدم من جورجيا. ونعتقد أن طرح المبادرات بشأن هذه المسائل الهامة المتعلقة بتقديم المساعدة للاجئين والأشخاص المشردين داخليا لا بد من أن يتم على أساس توافق آراء واسع ونتيجة لعملية تفاوض مفتوحة وشفافة تشترك فيها جميع الأطراف المعنية.

إننا نؤيد ما ورد في الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام (A/65/846):

”وفي الوقت الحالي، لا تزال مناقشات جنيف هي المنتدى الوحيد لالتقاء الأطراف المعنية ومعالجة القضايا التي حددت في قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٦٤.“

ونهيب بالمشاركين في هذه المناقشات مواصلة التماس نُهج مقبولة بصورة متبادلة لحل المسائل التي أثيرت في مشروع القرار من خلال المفاوضات بمساعدة الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة.

إن برنامج جنيف ليس فقط أنسب منتدى لحل المشاكل المتعلقة بالأمن والاستقرار في المنطقة، بل أيضا فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، بما في ذلك، مسألة اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وفي رأينا أن مشروع القرار الصدامي هذا لن يمكن من القيام بدور موضوعي في هذه العملية. وهذه الأنواع من الوثائق يجب أن تعد فقط بصورة توافقية.

وبناء على ذلك، لن يشارك وفد بيلاروس في التصويت على مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلا للتصويت قبل التصويت.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، أستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا، بيساو، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبورغ، ملاوي، مالديف، مالطة، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، مولدوفا، رومانيا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، توفالو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فانواتو.

المعارضون:

أرمينيا، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ميانمار، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، صربيا، سري لانكا، السودان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام.

الممتنعون:

الأرجنتين، جزر البهاما، البحرين، بنغلادش، بربادوس، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البرازيل، بروناي دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، تشيلي، الصين، كولومبيا، قبرص، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، غابون، غامبيا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، الهند، إندونيسيا، إسرائيل، جامايكا، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قيرغيزستان، لبنان، مدغشقر، ماليزيا، مالي، موريشيوس، المكسيك، منغوليا، المغرب، نيبال، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، جمهورية تترانيا المتحدة، أوروغواي، اليمن، زامبيا.

اعتمد مشروع القرار A/63/L.74 بأغلبية ٥٧ صوتا مقابل ١٣ صوتا مع امتناع ٧٤ عضوا عن التصويت (القرار ٦٥/٢٨٧).

بعد ذلك أبلغ وفد الجزائر الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت ضد مشروع القرار؛ وأبلغت وفود الكونغو وفيجي وجنوب أفريقيا والإمارات العربية المتحدة الأمانة العامة بأنها كانت تنوي الامتناع عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام تعليلا للتصويت على القرار الذي اتخذ توا.

السيد غيربر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تود سويسرا أن توضح السبب الذي حملها على الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/65/L.74 المعنون ”حالة

المشردين داخليا واللاجئين من أبخازيا وجورجيا ومنطقة تسخينفالي/أوسيتيا الجنوبية، جورجيا''.

إن سويسرا، تماشيا مع إطار عمل سياستها، تود أن تذكر بأنه يوجد التزام بإيلاء أهمية خاصة لحالة الأشخاص المشردين داخليا في بلادهم واللاجئين في حالات بعد انتهاء الصراع وبحقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية. وهدفها هو توفير ظروف مُثلى في أراضيها للمناقشات التي بدأت في جنيف في أعقاب الصراعات التي اندلعت في عام ٢٠٠٨، حيث نرى بأن جنيف تمثل منتدى مناسبا لبحث مسألة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين. وهكذا، تؤيد سويسرا جميع الجهود التي قام بها المجتمع الدولي بهدف التوصل إلى حل بتوافق الآراء بين الأطراف بشأن مسألة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين.

السيد آباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): لقد طلبت الكلمة لكي أعلل موقفنا بإيجاز.

ما زلنا نشعر بالقلق إذ أن الصراعات في منطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في جورجيا، بقيت من دون حل، لأن هذه الحالة تنطوي على عواقب اقتصادية واجتماعية وإنسانية خطيرة بالنسبة لشعوب جورجيا بصورة رئيسية، بل أيضا بالنسبة لشعوب منطقة القوقاز بشكل عام.

تؤيد تركيا جميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل سلمي لهذه الصراعات، وتدعو جميع الأطراف إلى العمل من أجل إحلال السلام الشامل والمستدام الذي يوفر أيضا عودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين.

إن تركيا بوصفها بلدا ينتمي إلى المنطقة وجارة لجورجيا، مستعدة للمساهمة في جميع الجهود من أجل تحقيق تلك الغاية. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر التزام تركيا القاطع بسيادة جورجيا واستقلالها وسلامة أراضيها داخل حدود معترف بها دوليا.

وما برحنا نعتقد بأن محادثات جنيف توفر منتدى قيِّما أيضا لمعالجة مسألة عودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين بصورة طواعية وآمنة وتحفظ لهم كرامتهم ومن دون معوقات. ونأمل من المناقشات التي تجري في جنيف أن تعمل بكامل إمكاناتها بغية التوصل إلى نتيجة إيجابية ومحددة. ومن أجل تحقيق ذلك نحض جميع الأطراف على الانخراط بجدية مع الآخرين بطريقة تنم عن التعاون والعمل على بناء الثقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في عملية تعليل التصويت.

أعطي الكلمة لممثل جورجيا الذي يرغب في الإدلاء ببيان بعد التصويت.

السيد لومايا (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): اعتمدنا معا للتو قرارا (القرار ٦٥/٢٨٧) يرفع آمال مئات الآلاف من المشردين داخليا واللاجئين الذين أجبرهم العنف والخوف على الهرب من ديارهم ومجتمعاتهم المحلية. وإذ أفكر بهم – مواطني جورجيا ذوي الأصول الطائفية المختلفة – فإنني أود أن أعرب للجمعية عن خالص امتناني.

تصويت اليوم يأتي في السنة الرابعة على التوالي التي تتذرع فيها الجمعية بأعراف ومبادئ القانون الدولي دفاعا عن حق كل شخص مشرد داخليا وكل لاجئ في العودة إلى داره. ومع مرور كل سنة تشهد حلقة التفهم والدعم توسعا أكبر.

أعرف أن دعم الجمعية للقرار لم يكن سهلا، وهي حقيقة لا تمت بصلة إلى مضمونه، الأمر الذي يجعل التصويت الإيجابي للجمعية ثمينا أكثر. ومن أسف أن الوضوح الأخلاقي الذي نهتدي به جميعا تجاه هذه القضية يصطدم مرة أخرى بتحدي محاولات مستميتة لتسييس هذه الجهود. لكن الحقيقة والكرامة سادتا، والقرار اعتُمد بأغلبية أكبر من السنوات السابقة.

وليطمئن الأعضاء إلى أننا لا نشعر بالمرارة من المناورات السياسية التي سبقت التصويت. بل، على العكس، ما زلنا عاقدي العزم أكثر من أي وقت مضى على جلب الكرامة والإغاثة لأبناء وطني الذين يعانون الأمرين منذ وقت بعيد. وسنتواصل مع أصحاب المصلحة كافة، بمن فيهم الطرف الذي قاد معارضي هذا القرار، لكفالة أن يحظى الحق في العودة بالاحترام.

لقد رفعت الجمعية العامة اليوم لواء المبادئ التي تحكم هذه المؤسسة ومعايير القانون الدولي. ويحدونا الأمل أن يكون قد تحقق تقدم حقيقي في الميدان في غضون سنة من الآن، عندما نجتمع مرة أخرى لمناقشة هذه القضية.

أخيرا، باسم جميع من يعانون من العنف والتمييز بسبب انتمائهم إلى خلفية طائفية لا تروق للبعض أود أن أعرب مرة أخرى عن امتناننا القلبي لكل دولة عضو صوتت لصالح هذا القرار. كما أود أن أعرب عن تقديري للوفود التي لم تصوت ضد القرار اليوم، مثلما فعلت في العام الماضي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بذلك تختتم الجمعية نظرها في البند ٣٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.